

الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي

المجتهدين ليس كل مجتهد مصيباً لأنه إن أصاب فما قاله حق وإن أخطأ فقد أخطأ بعض المجتهدين فلم يكن كل مجتهد مصيباً فنقول الخلاف في أن المصيب واحد إنما هو في مسائل الفروع الظنية كما عرفت أما مسائل الأصول القطعية فالمصيب فيها واحد بلا خلاف ولك في حل هذه النقطة طريقة أخرى فنقول فتلزم أنه مصيب في قوله ليس كل مجتهد مصيباً ولكن لم قلت أنه يلزم من ذلك أن يكون الواقع في نفس الأمر ليس إلا أنه ليس كل مجتهد مصيباً وقولك لأنه مصيب قلنا وكذا خصمه أيضاً مصيب بناء على القول بالتصويب فحكم \square في حق هذا أنه ليس كل مجتهد مصيباً أنه في حق خصمه أن كل مجتهد مصيب فهاتان طريقتان في حل هذه الشبهة الأولى على تقدير كونها من مسائل الأصول والثانية على التزام كونها من مسائل الفروع ومن جيد ما استدلل به القائلون بأن المصيب واحد اجتماع الصحابة فمن بعدهم للمناظرة وطلب كل واحد من المتناظرين خصمه إلى ما ينصره فلو أن كل مجتهد مصيب لم يكن إلى الحجاج والنظر فائدة وأجاب عنه القاضي بأن التناظر ثابت وأما ما ادعيتموه من غرض المتناظرين فأنتم منازعون فيه ولسنا نسلم أن العلماء إنما تنازعوا ليدعي كل واحد منهما خصمه بل المندوب في طرق الاجتهاد والاحتمال وضوح نص يقطع البحث وغير ذلك قال قيل لو تعين فالمخالف له لم يحكم بما أنزل \square فيفسق ويكفر لقوله تعالى .

ومن لم يحكم بما أنزل \square قلنا لما أمر بالحكم بما طنه وإن أخطأ حكم بما أنزل \square قيل لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب أبو بكر زيدا Bهما قلنا لم يجز تولية المبطل والمخطئ ليس بمبطل .

ش احتج المصوبون بوجهين أحدهما أنه لو لم يكن كل مجتهد مصيباً لتعين الحكم في الواقعة قبل الاجتهاد وحينئذ فيكون المجتهد المخالف باجتهاده لذلك الحكم حاكماً بخلاف ما أنزل \square فيفسق لقوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل \square فأولئك هم الفاسقون